

آفاق التسوية

القضية ليست قضية يمين ويسار، ولا قضية "تريد أولاً تريد". فإمكانيات التأثير على حكومة كهذه لدفعها نحو تسوية، هي إمكانيات واقعية. لكن لكي تتحقق، هناك خطوات ينبغي أن تتم في ساحات أخرى، العالمية والعربية وكذلك الفلسطينية. والتاريخ الاسرائيلي يشهد على الكثير الكثير من القرارات التي قبلتها حكوماتها مرغمة، وفيما بعد صارت تفاخر بها. ومنها قرارات مصيرية، مثل الانسحاب من سيناء المصرية مرتين والانسحاب من قطاع غزة مرتين والتراجع عن اغتيال خالد مشعل بمداواته بمضاد السم واطلاق سراح الشيخ أحد ياسين، وغيرها وغيرها!!

نظير مجالي *

الرئيس الاسرائيلي شمعون بيرس، اشتهر في فترة طويلة من تاريخه القديم بإعطاء إجابات متناقضة على السؤال نفسه. وعلى الرغم من انكشاف هذه التناقضات المرة تلو الأخرى، كان يكرر الخطأ باستمرار، فيقول الشيء ونقيضه في آن. وقد رافقته هذه العادة سنوات طويلة، حتى ظهرت فرقة تمثيل سياسي ساخر في التلفزيون الاسرائيلي وأظهرته بصورة كاريكاتيرية فاضحة. فراح ممثل ما يسأله: هل تؤيد المفاوضات مع ياسر عرفات. فيجيب: "نعم ولا". فيسأله: كيف؟ فيجيب: "نعم لأنني لا أؤيد الحوار مع زعيم الارهاب. ولا لأنني أعرف أن التفاوض يتم عادة مع الأعداء".

وقد استغل حزب الليكود بزعامة اسحق شمير هذا المشهد التمثيلي الساخر في دعايته الانتخابية التلفزيونية، عندما كان بيرس مرشحاً لرئاسة الحكومة عن حزب العمل. واستأجر الليكود لهذا الغرض

* باحث ومتخصص بالشأن الإسرائيلي.

ممثلاً يتقن تقليد بيرس صوتاً وصوراً. وراح يوجه إليه عدة أسئلة في مختلف المواضيع، فيجيب بالجواب نفسه: "نعم ولا". وتحول إلى مسخرة. وسقط طبعاً في الانتخابات. وتعلم الدرس بشكل قاس واصبح يزن إجاباته أكثر.

اليوم، نجد أن الإجابة على طريقة بيرس هي المناسبة للسؤال: هل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، التي انتخبت في آذار ٢٠١٣، قادرة على إحداث انعطاف في السياسة الاسرائيلية باتجاه عملية سلام في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني والصراع الاسرائيلي العربي بشكل عام؟ وإن كانت قادرة، فهل تستطيع بتركيبتها الحالية إدارة مفاوضات صادقة وناجحة من أجل التسوية؟ وإن كانت تستطيع، فهل هي معنية؟ وبالمجمل: هل هناك آفاق واقعية لإحداث اختراق في العملية السياسية يفضي إلى اتفاق؟ قلنا، إن الجواب على طريقة بيرس هو: نعم ولا في آن واحد.

لماذا لا؟

الشق السلبي من الجواب، نابع مما نعرفه جميعاً عن هذه الحكومة، وبسببه نجد شبه اجماع في الشارع الفلسطيني والاسرائيلي والعربي والعالمي على انها حكومة حرب وعدوان واستيطان. وفي هذا لا يوجد تجن عليها. فالتجربة تدل على ان الحكومات الاسرائيلية في السنوات العشرين الأخيرة لم تفوت فرصة إلا واستغلتها لإجهاض عملية السلام وإبقائها مجمدة في ثلاجة. وتركيبه هذه الحكومة عينياً، تحتوي على كل عناصر التطرف الممكنة، التي تطمح في الأرض الفلسطينية بلا فلسطينيين.

فكل قوى اليمين انضمت إليها، ولم يعد على يمينها أي حزب. في مركزها حزب الليكود، الذي شهد في الانتخابات الأخيرة انعطافاً اضافياً إلى اليمين. فالقادة التاريخيون، أمثال دان مريدور وميخائيل ايتان وبيني بيغن، المعروفون فيه بحرصهم على الحد الأدنى من الديمقراطية والذين تصدوا في حكومة نتياهو السابقة إلى عدد من القرارات المتهورة، سقطوا في الانتخابات الداخلية للحزب. واعتزلوا السياسة. ورئيس الكنيست، روبي رفلين، وهو أيضاً من بقايا القادة الأساسيين الديمقراطيين في اليمين الاسرائيلي، تم عزله بشكل مهين. وأصبح نائباً عادياً في البرلمان. والحزب الثاني المتحالف معه في كتلة واحد، هو حزب "اسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور لبرمان. وهو حزب متطرف بصورة بلطجية، إذ أنه اعتاد على توزيع التهديدات للجميع، من "الجيران الأعداء" وحتى "أصدق الأصدقاء". والحزب الثالث هو حزب "البيت اليهودي"، الذي يرئسه نفتالي بينيت، وهو رئيس سابق لمجلس المستوطنات. وهو يضم أعتى المتطرفين بين المستوطنين. هذه الأحزاب الثلاثة تشكل ٤٣ نائباً في الائتلاف الحاكم، المؤلف من ٦٨ نائباً.

والمستوطنون، باتوا ممثلين وذوي نفوذ في الحكومة، أكثر من أي وقت مضى منذ احتلال ١٩٦٧. فهم

يتحكمون بأهم مفاتيح السياسة الاستيطانية: بأيديهم وزارة الاسكان، التي تقر مشاريع البناء وتحدد سلم الأفضليات للمناطق، وبأيديهم وزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن تطوير المناطق الصناعية ودعم المشاريع الاقتصادية، ووزارة شؤون القدس وبأيديهم نيابة وزارة الدفاع مع العلم بأن وزير الدفاع، موشيه يعلون، أيضا متطرف ومتعاطف مع المستوطنين وبأيديهم لجنة المالية البرلمانية المسؤولة عن المصادقة على كل المشاريع المالية. ومن هنا فقد بات من شبه المستحيل أن توافق على الشرط الفلسطيني بتجميد البناء الاستيطاني لاستئناف المفاوضات. وحتى العناصر التي تصنف ضمن قوى اليمين الليبرالي في هذه الحكومة، مثل حزب "يوجد مستقبل"، بقيادة يائير لبيد، التي تدعو إلى بذل كل جهد لاستئناف المفاوضات تطرح في خطابها تحفظا مشبوها يقول: "نحن نريد، ولكن رقصة التانغو تحتاج إلى راقصين اثنين". ورئيسة حزب "الحركة"، وزيرة القضاء تسيبي ليفني، التي تسلمت في الحكومة مسؤولية إدارة مفاوضات السلام، تتعرض لضغوط وتحاط بقيود تكبل أيديها، حتى لو أرادت دفع عملية السلام بصدق. وفوق هذا كله ينبغي أن نضيف أن رئيس الوزراء نتنياهو، هو في الأصل شخصية مترددة لا تجيد لغة الحسم في الأمور. يخضع دائما للضغوط. ويستصعب الدخول في مواجهات داخلية. والانتخابات الأخيرة أضعفته أكثر، خصوصا بين رفاقه في الليكود، إذ ان قوته تراجعت كثيرا (تحالفه مع لبرمان هبط في الانتخابات من ٤٢ مقعدا إلى ٣١). والائتلاف الحالي فرض عليه فرضا من طرف لبيد وبينيت، فاضاف نتيناهو إلى الألقاب التي حصلها في تاريخه السياسي لقب من لا يتقن ادارة تركيب الائتلاف.

مع مثل هذه الحكومة، واضح أن الجواب هو: "لا" كبيرة، وأنها ستكون حكومة شلل وفشل. ولكن، هذا الكلام الصحيح والدقيق، لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية لوضعية هذه الحكومة. وهو يصلح لمن لا يريد أن يتعب عقله بالتفكير ولا يريد أن يحرك ساكنا للتأثير ولا يريد أن يرهق جسده في العمل ولا يريد أن يفعل ذهنه للإبداع. ومن يتابع الشؤون الاسرائيلية بعمق ويراجع التاريخ الاسرائيلي بجديّة يجد أن هناك مجالا ومجالا كبيرا للتفكير وللتأثير وللتغيير وهناك جوانب عديدة اخرى لا بد من رؤيتها في هذه المعادلة. وهذه الجوانب تجعل الإجابة ايجابية تجاه السؤال: هل هذه الحكومة قادرة وتستطيع أن تحدث الانعطاف.

لماذا نعم؟

نقول نعم، لأن هذه الحكومة قادرة، بل إنها قد تكون الأكثر قدرة في التاريخ الاسرائيلي على اتخاذ قرار بالتسوية السلمية للصراع. وهي، أي هذه الحكومة، مثل أسوأ حكومات اليمين في التاريخ الاسرائيلي، يمكن أن تغير من سياستها واتجاهها في ظروف معينة وبشكل حاد، حتى لو لم تكن ترغب بذلك. والأمثلة

على ذلك كثيرة، نختار أبرزها:

** حكومة دافيد بن غوريون، احتلت سيناء المصرية وقطاع غزة في العدوان الثلاثي (سوية مع بريطانيا وفرنسا) على مصر في سنة ١٩٥٦، وكان ذلك بمقاييس تلك الحقبة شبيها بالانتصار الذي حققته اسرائيل سنة ١٩٦٧. وبعد الاحتلال عاشت اسرائيل فترة زهو وغرور لا تقل عما نعرفه عنها في سنة ١٩٦٧. وبعث بن غوريون برسالة تحية إلى ضباط وجنود اللواء التاسع في الجيش الاسرائيلي، الذين كانوا يحتفلون بالنصر في شرم الشيخ بحضور جميع أعضاء هيئة رئاسة الأركان، وقرأها لهم باسمه رئيس أركان الجيش، موشيه ديان. وجاء فيها: "سيناء تعود لتكون "مملكة اسرائيل الثالثة"(١). وفي اليوم التالي ، ألقى بن غوريون خطابا في الكنيسة تحدث فيه عن عودة جبل سيناء إلى مملكة اسرائيل هذه التي "تمثل شعور الشعب اليهودي بأنه عاد إلى سيناء، التي تشكل موقعا مركزيا في تاريخ شعب اسرائيل كونها تحوي جبل سيناء" وصاح: "لقد عدنا إلى موقع نزول التوراة، حيث اختير شعبنا كشعب مميز. واسرائيل ستحتفظ لنفسها بقسم من الانجازات الاقليمية طالما لم يتحقق السلام". فصادقت الكنيسة بالاجماع تقريبا على مضمون الخطاب باستثناء كتلة الحزب الشيوعي (٢).

وبعد أقل من ٤٨ ساعة من ذلك الخطاب، أصدر بن غوريون بيانا تراجع فيه عن مضمون خطابه هذا، واعلن ان الحكومة تلقت انذارا سوفيتيا ورسالة ودية ولكن حازمة من الرئيس الأمريكي، دوايت آيزنهاور، وأنها بعد اجتماعين طويلين قررت الاستجابة للإرادة الدولية والانسحاب وباشرت الانسحاب رويدا رويدا في شهر تشرين الثاني ولكن ببطء(٣). وقد أثار هذا القرار موجة احتجاجات شديدة في اسرائيل، دامت عدة شهور، بلغت أوجها في مظاهرات أقيمت في المدن الثلاث الكبرى تل أبيب وحيفا والقدس بمشاركة ١٥٠ ألف شخص ضد الانسحاب (٤)، وقد حاولت حكومة اسرائيل خلال هذه الفترة التهرب من تنفيذ قرارها بالانسحاب والمماطلة في تنفيذه. وعندما انسحبت من سيناء حاولت البقاء في قطاع غزة وأقامت سلطة حكم عسكري وإدارة مدنية، لكنها في نهاية المطاف أتمت الانسحاب أيضا من غزة في ٧ آذار ١٩٥٧ (٥).

** قبل ثلاثة ايام من زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لاسرائيل، وتحديدًا في يوم ١٧ آذار ٢٠١٣، تم كشف بروتوكولات قديمة لحكومة منحام بيغن التي تعتبر أول حكومة يمين متطرف في اسرائيل. وقد تعمدت حكومة بنيامين نتنياهو أن تسمح بنشر هذا البروتوكول السري جدا، لجلسة الحكومة الاسرائيلية التي عقدت في ١٢ آذار سنة ١٩٧٩، وفيها تجلى خلاف حاد في المواقف بين الدولتين على خلفية المفاوضات المصرية الاسرائيلية.

وكانت هذه الجلسة قد عقدت في وقت كان فيه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يزور اسرائيل من أجل إنقاذ مفاوضات السلام مع مصر، بعد أن كان الرئيس المصري أنور السادات قد هدد بالانسحاب منها.

ففي حينه كانت قد مضت على مؤتمر كامب ديفيد عدة شهور ولكن المفاوضات من أجل تطبيقه تعثرت. وقد حضر كارتر لكي ينقذ المفاوضات. وأمضى ثلاثة أيام في مصر ثم جاء إلى إسرائيل ينقل طلبات السادات، وهي: أن تعرض إسرائيل جدولا زمنيا لانسحابها من سيناء، المقرر بعد تسعة شهور من تلك الجلسة وأن توافق إسرائيل على قدوم بعثة مصرية إلى قطاع غزة لتدير محادثات مع الفلسطينيين المحليين من أجل تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة في كامب ديفيد. كما كان السادات قد رفض الربط بين اتفاقية السلام وبين بيع النفط المصري لإسرائيل بأسعار مخفضة. وقد عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة استمرت لساعات طويلة وانتهت في الرابعة فجرا. وذهب الوزراء للراحة بضع ساعات وعادوا للاجتماع مرة أخرى، بينما كارتر ينتظر نتائج البحث ويهدد بمغادرة إسرائيل غاضبا (٦).

وحسب بروتوكول جلسة الحكومة الاسرائيلية المذكورة، فإن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر اقترب من المواقف المصرية وكان كل مرة يتفق فيها مع الاسرائيليين على شيء ويرفضه السادات يعود ويطره كمطلب أمريكي. ويتضح من قراءة البروتوكول، أن بيغن، شكا لوزرائه من أن الرئيس كارتر يمارس ضغوطا شديدة عليه ويحاول فرض إملاءات عليه بأن يوقع على الاتفاق المقترح، والذي يتضمن تجاوبا مع مطالب السادات "وقع الآن أو لا توقع إلى الأبد"، قال له. وسمح بيغن لنفسه أن يعتبر ضغوط كارتر "وقاحة". وأبلغهم بأنه قال للرئيس الأمريكي: "سيدي الرئيس، نحن نوقع فقط على الأمور التي نوافق عليها. بينما الأمور التي لا نوافق عليها لن نوقع عليها".

وتباهى بيغن بموقفه هذا مع كارتر، وراح وزراؤه يردون بغضب على كارتر. وكان أشدهم حدة الوزير أرئيل شارون، الذي رفض بشدة أي تواجد مصري في قطاع غزة بدعوى أن هذه مقدمة لاقامة دولة فلسطينية. وناقسه في التطرف الوزير لاندائو، الذي أعرب عن رغبته في أن يغادر كارتر إسرائيل في أسرع وقت. فيما قال وزير المالية سمحا إيرليخ انه حتى لو كانت إسرائيل مستعدة للتجاوب مع مطالب السادات التي تبناها كارتر، فينبغي على إسرائيل ان لا تبلغ عن موافقتها الآن، لكي لا يفهم كارتر أن إسرائيل رضخت لضغوطه. وأعربوا عن رفضهم اعطاء جدول للانسحاب من سيناء قبل أن يرسل السادات سفيرا مصرية إلى تل أبيب ويوافق على صفقة النفط.

وقد ارتدع بيغن عندما رأى وزراءه يتمادون على كارتر، واستعان بوزير دفاعه، عيزر فايتسمان ووزير خارجيته، موشيه ديان، ووزير القضاء شموئيل تمير وقادة الجيش، الذين حذروا من إغضاب الرئيس الأمريكي. وأوضحوا أن إسرائيل وافقت على حكم ذاتي للفلسطينيين ولا يجوز عرقلة الجهود الأمريكية في هذا الاتجاه. وهكذا، تمكن بيغن من السيطرة على الموقف واقترح أن يلتقي مع كارتر ويفوض بالتوصل معه إلى حلول وسط. ونتيجة لذلك توصلوا لاتفاق تطبيق كامب ديفيد، الذي تم توقيعه في السادس والعشرين من ذلك الشهر في واشنطن. الاستنتاج هو أنه عندما تريد الولايات المتحدة من إسرائيل شيئا،

تحققه. لا يمنعها اللوبي اليهودي فيها ولا شيء آخر (٧).

وقد حصل وأن تمردت اسرائيل على الإدارة الأمريكية في ظل حكومات اليمين. ففي عهد حكومة اسحق شمير الثانية (١٩٨٨ - ١٩٨٩)، رضخت اسرائيل للإملاءات الأمريكية سنة ١٩٩١ بأن امتنعت عن الرد على اطلاق الصواريخ العراقية. وحسب ديفيد فاينبيرغ، الصحفي الذي التقى شمير عدة مرات وكان شمير يقدره بشكل خاص، حسب قوله، فإن شمير اعتقد أنه برضوخه للأمريكيين في هذه القضية، سوف يحظى بتأييد صامت من الرئيس الأمريكي، جورج بوش الأب، لمشروعه في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية. ولكن الإدارة الأمريكية رفضت الاستيطان واعتبرته غير شرعي ولم تتردد في شجبه بكل مناسبة. وقد طرحت هذا الموقف في كل لقاء سياسي اسرائيلي أمريكي. وبعد مؤتمر مدريد للسلام، صار شمير يماطل في مفاوضات السلام الشامل مع العرب ونقل على لسانه القول إنه سيمط هذه المفاوضات عشرين سنة. وعندما قررت إدارة بوش الأب، حجب الضمانات المالية بقيمة ١٠ مليارات دولار التي خصصتها لاسرائيل. وكان لذلك تأثير على سقوط شمير في الانتخابات التالية (١٩٩٢)، التي خسرها شمير لصالح اسحق راين (٨).

وفي سنة ١٩٩٧ رضخ بنيامين نتنياهو للإرادة الأمريكية، ووافق على الانسحاب من غالبية المناطق في مدينة الخليل (٨٥٪ من المدينة) والانسحاب من حوالي ١٣٪ من مساحة الضفة الغربية في اطار تطبيق اتفاقيات أوسلو، علما بأن نتنياهو كان متشددا ضد اتفاقيات أوسلو من أصلها. وعندما طالبه الرئيس بيل كلينتون (سنة ١٩٩٨) بأن يمضي قدما في تطبيق المرحلة الثانية من اتفاقيات أوسلو (اقامة دولة فلسطينية مؤقتة)، ورفض، وجد نفسه ساقطا في الانتخابات ورئيسا للمعارضة ضد حكومة يهود باراك الفائز في الانتخابات (٩).

ليس مفروغا منه

إذن، هناك تقاليد لممارسة الضغوط، خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تمهيد الأرض لذلك من دول أوروبا. فهذه الدول لا تخفي قناعاتها بأن استمرار الصراع الاسرائيلي يهدد مصالحها ومصالح الغرب كله بالخطر.

لكن الضغط الغربي على اسرائيل لا يتم بشكل أوتوماتيكي ويحتاج إلى شروط عديدة حتى يصبح حقيقة. وأول هذه الشروط هو خلق أجواء ملائمة في الشارع الاسرائيلي تجعل المواطنين مختلفين مع الحكومة ومحتجين على سياستها. وليس صدفة أن الرئيس باراك أوباما، خلال زيارته الأخيرة إلى اسرائيل، رفض أن يلقي خطابه المركزي في الكنيست، واختار القاءه على مجموعة كبيرة تضم ١٢٠٠ من الشباب الاسرائيلي، بهدف مخاطبة الشعب من فوق رؤوس قاداته. وقد لقي خطابه ردود فعل حماسية بشكل مفاجئ، رغم

أن العديد من اقواله لم تكن تروق للأذن الاسرائيلية، فقال مثلا إن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب اسرائيل بكل قوتها لحماية أمنها وتعزيز قوتها في الدفاع عن نفسها وفي مواصلة ازدهارها الاقتصادي والعلمي. ولكن لا يوجد لاسرائيل أفضل من السلام لكي تحقق ذلك". وراح يتحدث بإسهاب عن معاناة الفلسطينيين في ظل الاحتلال والاعتداءات التي يتعرضون لها من طرف المستوطنين في الضفة الغربية. وقال: "بعد ايام يحتفل اليهود بعيد الفصح، وهو عيد الحرية. لكن الحرية لا تكون حقيقية إذا تمت على حساب حرية الآخرين..". وتابع: "أنا أعتز بانني أشارك اليهود في هذا العيد بدعوة قادتهم إلى البيت الأبيض. فهذا عيد حرية اليهود من العبودية. وفي السنوات الخمس والستين الماضية، رأينا اسرائيل كدولة لليهود تزدهر وتحيي الصحراء. دولة ديمقراطية مثيرة للاعتراز. وقد حققت انجازاتها الهائلة رغم التحديات والتهديدات. والولايات المتحدة اعترفت باسرائيل بعد دقائق من اقامتها سنة ١٩٤٨. وأقامت معها علاقات وثيقة، ليس فقط بدافع المصالح المشتركة بل بالتقاليد والقيم المشتركة. واليوم بلغنا حدا لم يكن له مثيل في التاريخ من حيث قوة العلاقات. وأنا أثق بأن مستقبلنا مشترك. وأنا عندما أتحدث عن أمن اسرائيل أدرك جيدا الأخطار المحدقة. أعرف كيف عانى اليهود من المحرقة، وكيف يعاني المواطن اليهودي اليوم من خطر الصواريخ الفلسطينية. ونحن نؤيد حق اسرائيل في صد هذا الخطر وغيره. نحن نقف معكم بكل قوة ضد حزب الله وضد ايران، اللذين يهددان أمنكم. وأعدكم بأننا مصرون على أن لا يكون لايران سلاح نووي. من يريد لاسرائيل الدمار، انما يهدد الأرض التي يقف عليها. ولكن، علي أن أقول لكم كصديق حميم قلق عليكم، ثلاثة أمور: أولا السلام ضروري وحيوي، فلا يجوز الاعتقاد بانكم تستطيعون العيش براحة إذا توفرت القوة العسكرية والاقتصادية من دون سلام مع جيرانكم. وثانيا إن السلام هو المسار الأضمن للأمن الحقيقي. الحلم الصهيوي يتحقق فقط بتسوية سلمية على أساس قيام دولة فلسطينية ذات امتداد جغرافي واستقلال وسيادة إلى جانبكم، وإلا فإن هناك خطرا على يهودية اسرائيل".

واضاف أوباما للشباب الاسرائيلي: "أعلم أن هناك عناصر فلسطينية ارهابية تريد دمار اسرائيل. ولكن غالبية الشعب الفلسطيني تريد السلام. واسرائيل مجبورة على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعدالة. ضعوا أنفسكم مكان الفلسطينيين. انظروا إلى العالم بأعين الفلسطينيين. ليس من العدل أن لا تستطيع طفلة فلسطينية أن تنمو في دولة مستقلة لها. لا يجوز أن تعيش طفلة كهذه في ظل احتلال لجيش أجنبي يتحكم في حياتها وحركتها هي وأفراد عائلتها. ليس من العدل أن يتعرض الفلسطيني لاعتداء من مستوطنين والأمر لا يعالج. الاحتلال والترحيل ليس حلا".

وهنا توجه أوباما للشباب الاسرائيلي بموقف يناقض تماما موقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، نتياهو، وينطوي على شيء من التحريض المباشر قائلا: "فقط أنتم تستطيعون تحديد أية ديمقراطية تكون لكم. ولكن تذكروا أنه لا يسمح لقراراتكم أن تؤدي إلى معاناة للفلسطينيين. وكما قال أرئيل شارون: لا يمكن

أن تحافظ على اسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وفي الوقت نفسه وتفرض سيطرتك على كل أرض اسرائيل. واعلموا أن لديكم شريكا فلسطينيا مؤيدا بحماس للسلام هو الرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة سلام فياض. أنا أومن بهما. والأمر الثالث الذي أريد ان اقله لكم أن السلام ممكن. ممكن. وأنتم الشباب تتحملون مسؤولية عن ذلك. فالسلام يبدأ ليس بالقادة، بل بقلوب المواطنين. وكرجل سياسي أقول لكم إن السياسيين لا يتخذون خطوات ذات مخاطرات، إلا إذا دفعهم المواطنون إلى ذلك. يجب أن تكون أصواتكم أعلى. يجب أن تكون آمالكم سراجا ينير الطريق" (١٠).

لقد كان هذا خطابا فريدا في نظر الاسرائيليين وتقبلوا فيه النقد بشكل عام بارتياح، لكن أوساطا في اليمين الحاكم ابدت امتعاضها. وقالوا إن هذا هو اتجاه جديد يدل على أن أوباما جاد هذه المرة، خصوصا وانه ترك وراءه في اسرائيل، وزير خارجيته، جون كيري، ليباشر في جهود مكثفة وجولات مكوكية مرة كل أسبوعين إلى المنطقة حتى يسد الهوة بينهما في موضوع استئناف المفاوضات.

والحكومة الاسرائيلية الحالية تعرف أنها مقبلة على قرارات مصيرية قريبة، في الموضوع الفلسطيني وفي مجمل قضية الصراع الاسرائيلي العربي برمته. وهناك تسريبات تقول إن كيري ينوي إعطاء غطاء عربي لجهود التسوية، بحيث يكون اساس البحث هو مبادرة السلام العربية، بعد إجراء بعض التعديلات المتفق عليها بخصوص النص النهائي واستباق ذلك بخطوات عربية تجاه اسرائيل تشجعها على تغيير سياستها ووقف تعنتها وازالة عراقيلها للمسيرة السياسية.

والسؤال الأهم هنا هو: هل ستتجاوب هذه الحكومة أم لا؟

الخطوات العملية

ينبغي أن يكون واضحا من البداية أن هذه الحكومة، بغالبية وزرائها، ستعمل كل ما في وسعها لكي تجهض عملية سلام حقيقية تفضي إلى اتفاقيات سلام تنهي احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية وتتيح للشعب الفلسطيني أن يحقق مصيره وسيادته. ولكنها لن تفعل ذلك بشكل مباشر فظ. وستحاول دفع الطرف الفلسطيني إلى قرارات ومواقف واجراءات، تتيح لحكومة اسرائيل أن تبعد عنها الشبهات وتتهمه بالمسؤولية عن تخريب المفاوضات.

وقد سبق وأن اتبعت هذا الأسلوب في الحكومة السابقة بقيادة نتياهو ولبرمان، مستغلة الشرط الفلسطيني بتجميد البناء الاستيطاني قبل استئناف المفاوضات. وكما نعرف، فإن حكومة اسرائيل أبدت ارتياحا من هذا الشرط الفلسطيني. فالمفاوضات بقيت جامدة، لأن الفلسطينيين لا يأتون إليها. والمستوطنات واصلت عمليات البناء من دون عراقيل. وخلال السنوات الأربع لتلك الحكومة بنت ٩٢٠٠

وحدة سكنية جديدة في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وحدها، وزاد عدد المستوطنين فيها لا أقل من ٤٨ ألفا. وينبغي إضافة عدد مماثل للبناء الاستيطاني وتكاثر المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة. وسيحاول نتنياهو التفتيش عن حجج أخرى مماثلة، يتحمل مسؤوليتها الفلسطينيون، ليتذرع بها للتهرب من المفاوضات. ولكن الجديد في الائتلاف الحكومي هو أن هناك حزبين أساسيين يرفضان هذا الأسلوب ووضعا في برنامجيهما الانتخابيين بنودا تتحدث عن تفعيل المفاوضات، هما حزبا يائير لبيد وتسيبي لفني (يشكلان معا ٢٥ نائبا من مجموع ٦٨ نائبا في الكنيست). وهناك ٥٢ نائبا آخر في المعارضة معظمهم يؤيدون دفع عملية السلام، وهم: حزب اليهود الشرقيين المتدينين "شاس" (١١ نائبا) وحزب اليهود الاشكناز المتدينين "يهדות هتوراة" (٧ نواب)، وحزب العمل (١٥ نائبا) وحزب ميرتس اليساري (٧ نواب) وحزب "قدما" (نائبين اثنين) والأحزاب الفاعلة في صفوف الجماهير الفلسطينية، وهي الجبهة والقائمة العربية الموحدة والتجمع الوطني (١١ نائبا).

إن هذه قوة كبيرة جدا، تمثل نصف أعضاء الكنيست، من دون حزبي شاس ويهدوت هتوراة. وإذا تم اقناع هذين الحزبين المتدينين، إضافة إلى حزبي لبيد وفني، فإنهم سيصبحون أكثرية مطلقة تجبر الحكومة على تغيير موقفها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وسائل الاعلام الاسرائيلية أيضا محسوبة على القوى المؤيدة لعملية سلام والرافضة لإحداث أزمة مع دول الغرب تتسبب في عزلة اسرائيل. وهناك قوى مؤثرة عديدة أخرى، مثل القيادات العسكرية (الحالية والسابقة)، والسلك الأكاديمي والسلك الدبلوماسي ورجال الأعمال وقادة الاقتصاد والمثقفين والفنانين وحتى الرياضيين.

هذه القوى ذات تأثير بالغ على الحياة السياسية في اسرائيل، وهي تحتاج إلى من يفعلها ويجندها. ففي نهاية المطاف، هي التي تكون الرأي العام في اسرائيل وهي تعتبر صاحبة قرار، وقرارها يتغير باستمرار. فالمجتمع الاسرائيلي منفتح. وفي كل انتخابات يأتي بمفاجآت جديدة. في الانتخابات الأخيرة مثلا دخل إلى الكنيست ٤٨ نائبا جديدا (من مجموع ١٢٠ نائبا)، يخوضون العمل السياسي لأول مرة. وهذا يدل على أن نسبة كبيرة جدا من الناخبين الاسرائيليين لا يتعصبون لحزب ما دون غيره، ويمكن التأثير عليهم للانتقال إلى حزب آخر بشكل جماعي. فحزب لبيد حصل على ١٩ مقعدا، مع أنه تأسس قبل حوالي السنة من الانتخابات. وحزب بينيت ضاعف قوته. وقوة حزب "قدما" تقلصت ١٤ مرة (من ٢٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٩ إلى مقعدين اثنين لا أكثر في الانتخابات الأخيرة، مع أنه خاض المعركة برئاسة شاؤول موفاز، الذي أشغل منصب رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع في الماضي القريب).

والطرف الفلسطيني يستطيع التأثير على الرأي العام الاسرائيلي بشكل يزيد بكثير عما يبدو في الظاهر، سلبا وإيجابا. لكن هذا يحتاج إلى إجراء دراسة مهنية علمية معمقة ووضع خطة استراتيجية حكيمة وذكية، وتحتاج أيضا إلى التخلص من كل مظاهر العمل السياسي العشوائي. وهناك عدة أمثلة على هذا التأثير، منها:

في سنة ٢٠١١ جرى لقاء بين ممثلين عن حزب "شاس" وبين فريق فلسطيني من تحالف السلام في رام الله. وزير الأديان يعقوب مارغي، الذي ترأس وفد "شاس" قال معلقا عليه: "عندما تلتقي الناس وتحدث اليهم ندا لند، تبدو الأمور مختلفة. أنا مقتنع اليوم بان هناك إمكانية للتوصل إلى سلام كامل بيننا وبين الفلسطينيين وأن اشد القضايا تعقيدا ستحل بيننا" فسئل: "أيضا في قضية القدس يوجد حل حسب رايك؟". فأجاب: "نعم أيضا قضية القدس" (١١). فإذا كان هذا الحزب، الذي يعتبر يمينا جدا، يتأثر من بضعة لقاءات، يمكننا أن نتصور كيف يمكن التعاطي مع قوى أخرى مؤثرة.

وهناك مثل آخر معاكس. في اسرائيل توجد جماهير فلسطينية تشكل ١٧٪ من السكان. وهم ممثلون بأحد عشر نائبا في الكنيست، جميعهم ينتمون إلى القوى الوطنية. ذات مرة، كانوا يؤثرون بشكل ايجابي على المجتمع الاسرائيلي والسياسة الاسرائيلية لصالح قضية السلام، خصوصا في سنة ١٩٩٢، عندما ساندوا حكومة اسحق رابين، مقابل تعهده بتحقيق المساواة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإحداث اختراق في عملية السلام. وقد كان لهذا التحالف تأثير ولو بسيط في سياسة الحكومة. اما اليوم فإن قسما لا بأس به من هذه القيادة يؤثر بشكل سلبي. فبعضهم يزايدون في مواقفهم حتى على منظمة التحرير ويتحول هذا الخطاب إلى سلاح يستخدمه اليمين ضد المصالح الفلسطينية.

ويمكننا إضافة أمثلة عديدة أخرى في الاتجاهين السلبي والايجابي، إذ في بعض الأحيان يكفي إلقاء تصريح غير محسوب أو تصرف غير مسؤول يصبح سكيننا في ظهر المفاوضات الفلسطينية. ومن يريد أن يكون هناك ضغط غربي على حكومة اسرائيل، عليه أن يتقن مخاطبة الغرب والاسرائيليين ويتعلم كيف يكون التأثير على الغرب وعلى الاسرائيليين.

الهوامش

- (١) دافيد شاحم - كتاب "اسرائيل - ٤٠ سنة" - دار النشر "عم عوفيد" ١٩٩١.
- (٢) بروتوكول الكنيست في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦.
- (٣) دافيد بن غوريون = كتاب "معركة سيناء" - دار النشر "عم عوفيد" - ١٩٥٩ صفحة ٢٢٦.
- (٤) صحيفة "دفار" - تل أبيب - ١٠ شباط ١٩٥٧.
- (٥) موشيه ديان - كتاب "يوميات معركة سيناء" - دار النشر "عم عوفيد" - سنة ١٩٦٦ - صفحة ١٧٧.
- (٦) أمير اورن - صحيفة "هآرتس" - تل أبيب - ١٨ آذار ٢٠١٣.
- (٧) استعراض للبروتوكول - صحيفة "الشرق الأوسط" - لندن - ١٩ آذار ٢٠١٣.
- (٨) ديفيد فاينبيرغ - صحيفة "يسرائيل هيوم" - النسخة الانجليزية - القدس الغربية - ٢ تموز ٢٠١٣.
- (٩) القناة العاشرة - تجارية مستقلة - تل أبيب - ٢٣ أيلول ٢٠١١.
- (١٠) نص الخطاب - صحيفة "هآرتس" - تل أبيب - ٢١ آذار ٢٠١٣.
- (١١) إيلنور ليفي - صحيفة "يديעות احرونوت" - تل أبيب - ٦ حزيران ٢٠١٣.